كيف ينبغي

ان يكون التعليم الاقتصادي في مصر لتساهم في التعاون العالمي [1]

لعبد الرحمن فكري بك
وكيل وزارة التجارة والصناعة

تختلف النظم الاقتصادية وتتكيف باختلاف الأغراض التي يسعى المشرفون على شئون الأمم الاقتصادية الى تحقيقها. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت الحكومات ترمي الى تدعيم سلطانها وإغناء دخلها حتى تستطيع بما لديها من الاموال توسيع نطاق الصناعات الحربية فيها وتجييش الجيوش اللازمة للغزو والدفاع عن سلامتها ولأن ترفع بين الأمم كلمتها اذ أن ذلك العصر كان عصر تأليف القوميات وتكوين الأمم وكانت الغلبة فيه للقوي فلم يكن والحالة هذه امام حكومات ذلك الزمن مجال للاهتمام بمصالح الأفراد او للعمل على رفع مستواهم. كان الفرد جزءا من الآلة التي تعمل على اثراء الحكومة ولم يكن غرضا في ذاته بل كان وسيلة الى تحقيق غرض آخر ألا وهو تدعيم سلطان الدولة فكان الاهتمام به لا يتجاوز القدر اللازم للابقاء على اجزاء تلك الآلة في الانتاج فكان أجره لا يتكافأ مع إنتاجه او العناية براحته واطمئنانه بل كان يتحدد عند المستوى الادنى الذي يكاد ان يقوم بأوده

كان غرض تدعيم سلطان الدولة اولاً هو الذي أملى على التجاريين Mercantilists نظرية اقامة الحواجز الجمركية العالية في طريق الوارد من المنتجات الأجنبية حتى تقل وتضمحل ومنع الصادرات جميع التسهيلات وشتى الاغراءات حتى تزيد وتنمو كي تحصل الدولة على أكبر قدر من الذهب تتمكن به من السيطرة على الاسواق العالمية وقد استعمله في أثناء الحروب في الحصول على حاجتها من المواد الاولية من الأسواق الأجنبية اللازمة لمواصلة القتال

وهذا الغرض نفسه هو الذي أوحى الى الحكومات عند فرضها الضرائب أن لا تفرق بين الغني والفقير بين القادر على دفع الضرائب الذي لا يتأثر بدفعها جنيهات تقتطع منه وبين

(١) محاضرة ألقيت في الجمعية الاميركية بالقاهرة

ذلك الذي تنتقص من طعامه دريهمات يجبر على دفعها الى الحكومة وكانت الضرائب كثيرة متشعبة

ولكن الحال ما لبثت حتى تبدلت وتغيّر الغرض وأصبح الاهتمام اكبر بالفرد في ذاته وانقلبت النظريات واختلفت النظم وأخذ المشتغلون بالشئون الاقتصادية يبحثون في وسائل رفع الأجور وفرضوا حدوداً دنيا لا يمكن لأجر العامل ان ينخفض دونها وعملوا على تأمين العمال من شرور البطالة ومخاطر الحياة وعلى ابتناء المساكن الصحية للطبقات العاملة واعانة الضعفاء منهم وغير ذلك من مختلف الخدمات الاجتماعية التي تدخل الاطمئنان على نفوسهم

كذلك تغيرت سياسة التجارة الخارجية وأصبحت تتأرجح بين الحرية والحماية المقيدة وفقاً لمصلحة المجموع لا وفقاً لمصلحة الحكومة ودخلها. ثم ان نظام الضرائب تغير هو الآخر فأعفي من دفعها اولئك الذين لم تصل ايراداتهم الى حد معين مع تصاعد نسبة الضريبة كلما زاد الدخل فراعت الحكومات عدم ارهاق ذوي الايرادات الضئيلة المحدودة بالضرائب لتمكينهم من ان يحيوا حياة طيبة

ترون حضراتكم من كل هذا ان النظم الاقتصادية تتشكل وتتغير وفقاً للغرض الذي يسعى القائمون على تنظيم الاقتصاد الى تحقيقه لذلك فقبل ان نضع صورة للنظام الاقتصادي في العالم او في مصر بعد الحرب الحالية يجب ان نحدد الغرض الذي يرمي ذلك النظام الى تحقيقه

وفي اعتقادي ان العالم لن يرجع بعد الحرب الحالية الى ما كانت عليه الحال في القرن الثامن عشر او الى ما كانت عليه حال بعض البلدان قبل قيام هذه الحرب من العناية اولاً بتدعيم سلطان الدولة كغرض في ذاته بل انه لا يخالجني أدنى ريب في أن اتجاه الرأي في العالم قاطبة أخذ يتحوّل صوب العمل على تحسين حال الفرد والاهتمام به في المقام الاول فان زادت الحكومة في دخلها فلاسعاد أفراد الشعب المحرومين وليس لتموين ميزانية الحرب، وإن اتجهت الدولة سياسة اكثر حرية في ميدان التجارة الخارجية فلأن ذلك سيساعد على استمتاع الافراد بحياة أكثر رفاهية من ذي قبل وهكذا في شتى النواحي سيكون الغرض الأساسي هو رفع مستوى معيشة الفرد

وها هو ذا مؤتمر هيئة العمل الدولية الذي عقد في نوفمبر من العام الماضي يقتبس قراراته وجوب اتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لتغذية الشعوب التي أضنتها الحرب الطاحنة ولتعمير البلاد المخربة ولتدبير المواد الاولية للاقطار المحتاجة اليها رغبة في اعادة النشاط الاقتصادي بها والمعاونة على تدبير المساكن الضرورية للعمال وعائلاتهم حتى يعيشوا في جوّ من الحرية والاطمئنان مع العمل على تكييف الاتجاه الصناعي حتى يكون منتجاً والاحوال العالمية في

أوقات السلم ولاستخدام العمال وبذل الجهود المؤدية الى رفع مستوى معيشتهم في جميع أنحاء العالم

ذلك فيما نعتقد سيكون الغرض الذي يسعى العالم الى تحقيقه بعد الحرب الحالية ولا تخال مصر شاذة عن هذا السبيل بل ان القائمين بالأمر فيها قد بدأوا بالفعل يضعون نصب أعينهم ذلك الغرض الأسمى. والمنتظر ان النظام الاقتصادي في مصر بعد الحرب الحالية سيكون غرضهُ الأول رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب إلاّ أن رفع هذا المستوى يقتضي العمل على زيادة الدخل الأهلي ولن يزيد الدخل الأهلي إلاّ عن طريق زيادة الكفاية الانتاجية فما هي الوسائل الى زيادة الكفاية الانتاجية ؟

لا يزال في الزراعة متسع لكثير من وجوه التحسين فبتحقيق سياسة الري والصرف التي رسمتها وزارة الاشغال وبتنفيذ سياسة وزارة الزراعة لتحسين اختيار البذور وتقسيمها على المناطق بحسب نوع الارض واستعمال الاسمدة الكيميائية والآلات الزراعية وبالعناية بالتعليم الزراعي سيزداد انتاج المحاصيل وبالتالي يزداد الدخل الفردي والاهلي

والثروة المائية لا تزال غير مستغلّة الاستغلال الكافي كما أن مصر ما زالت في أول عهدها بالاهتمام بزيادة دخلها الاهلي من السياحة فأمامها متسع كبير للعمل على تنشيطها واعداد العدّة لاجتذاب العدد العديد من السياح من جميع أنحاء العالم

إلاّ أن هذه الجهود متى تضافرت في هذه النواحي لمن تزيد دخول الافراد بالقدر الذي يمكنهم من رفع مستوى معيشتهم وليس من سبيل للوصول الى هذه الغاية إلاّ عن طريق الصناعة فالواجب علينا أن نتجه بجهودنا صوب هذه الناحية. فالصناعة في مصر أكبر واسطة لزيادة الدخل الاهلي وما يستتبع ذلك من رفع مستوى المعيشة للطبقات المشتغلة بها ولن تقتصر فائدتها على رجال الصناعة وعمالها بل تمتد منافعها الى فريق كبير من التجار والمشتغلين بالنقل الذين يتولون توزيع منتجاتها في داخل البلاد والاشراف على تصديرها الى الاسواق الاجنبية . ومن القول المعاد أن نذكر ان مصر صالحة كل الصلاح لقيام كثير من الصناعات فيها . فقد كانت الدليل القاطع صدق هذا القول ولا أدل على ذلك من انهُ قد نشأت في مصر في غضون الحرب الماضية وما بعدها بعض الصناعات كما انهُ قد توسع العمل والانتاج في بعض الصناعات الاخرى التي كانت قائمة

وقد خطت مصر في سبيل تعزيز صناعاتها المحلية خطوات واسعة حتى انها قبل قيام الحرب الحالية كانت تكفي نفسها كفاية تامة أو في حدود ٩٠ ٪ من حاجة استهلاكها المحلي من صناعات السكر والكحول وطحن الغلال وزجاج المصابيح وغزل القطن والاحذية والصابون

والاسمنت والطرابيش. وفي حدود ٨٠ ٪ من صناعتي الاثاث والكبريت. هذا وقد باتت صناعة غزل القطن ونسجه تكفي لسد نحو ٤٠ ٪ من حاجتها من الاقمشة القطنية المسيكة

ولم يقف الانتاج في هذه الصناعات عند تلبية مطالب البلاد الداخلية فحسب بل تعداه الى تصدير جزء كبير الى الخارج كما هي الحال في زيت القطن وكسبه وبذرته والسكر والعسل الاسود وفضلات الطحن وغيرها

هذه الناحية الهامة من نواحي الانتاج ما زالت في حاجة الى تنظيم واسع وقد يكون في قيام معهد للابحاث مزود بكل ما تحتاج اليه معاهد الابحاث الصناعية من آلات وأدوات وأموال ويشرف عليه خبراء يتخصصون في أنواع الصناعات المختلفة ، وقد يكون في انشاء هيئة للتمويل الصناعي تعمل على مساعدة الصناعات القديمة على الاستمرار والاتساع وتساهم في انشاء الصناعات الجديدة من حيث انشاء الشركات الجديدة المأمونة الجانب ، قد يكون في الاهتمام بهاتين الناحيتين بداية تبشر بمستقبل زاهر في ميدان الصناعة

هذه الناحية من التنظيم الاقتصادي ستكون بلا شك حجر الزاوية في النظام الاقتصادي في مصر بعد الحرب وسيستتبع قيامها استمرار السياسة المصرية في التجارة الخارجية تلك السياسة التي تقوم على أساس مزدوج من تسهيل التبادل التجاري وحماية غير مبالغ فيها للصناعات المحلية الناشئة . وفي الواقع لم تشذ مصر عن هذه القاعدة الا بحكم الاحوال القاهرة الخارجية فلم تُفرض رسوم جركية عالية على الوارد من بعض المنتجات الزراعية او الصناعية الا رغبة في حماية الانتاج الزراعي والصناعة المحلية من المزاحمة غير المشروعة التي كانت تلتجىء اليها بعض البلاد كمنح اعانات تصدير أو تخفيض أجور الشحن البحري أو اتباع نظام اغراق الاسواق الاجنبية بالبضائع . ومن المرجح انه إذا زالت الأسباب التي من أجلها فرضت الرسوم الجركية العالية، أن تعود السياسة المصرية سيرتها الأولى من تسهيل التبادل التجاري المقترن بحماية الصناعة الناشئة . وفي اعتقادي ان حماية الصناعات الناشئة لن تتطلب منا حماية جركية مبالغاً فيها بل ستكون تلك الحماية بالقدر الذي يسمح للصناعات المصرية أن تقوم والتي تحول دون مزاحمة المنتجات الاجنبية لها وهي في نشأتها ومن المحتمل ان لا تكون السياسة المصرية مناقضة لنظم التبادل التجاري في البلاد الأخرى إذ الرجح ان سياسة تيسير التبادل التجاري ستسود العالم ولكن من المستبعد كلية قيام حرية مطلقة في التبادل العالمي . في كثير من البلاد يستلزم الاحتفاظ بالمستوى العالي للمعيشة حماية بعض الصناعات وحتى في البلاد القديمة والعريقة في الصناعة كانكلترا سيتطلب الأمر الابقاء على بعض الرسوم الجركية الخاصة لبعض الصناعات ما دام غرض السياسة الاقتصادية الانكليزية هو رفع مستوى

المعيشة لطبقات الشعب . وقد كتب اللورد Keynes أحد كبار الاقتصاديين الانكليز في احد مؤلفاته الحديثة ان انكلترا اذا عدلت عن سياستها التقليدية في التجارة الخارجية فما ذلك الا حرصاً منها على الاحتفاظ بمستوى من العيش مرتفع

ومن المحتمل ان تدخل بعض التغييرات على نظم الضرائب الحالية تحقيقاً لرفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب . فمبدأ الضريبة المتصاعدة لم يؤخذ به تماماً في مصر ومن الراجح ان نظام الضرائب في مصر سيتدرج في التعديل بشكل يسمح بالتصاعد النسبي المشاهد في كثير من البلاد الأجنبية حتى تتحقق العدالة بين دافعي الضريبة كما انه من المحتمل النظر من جديد بكثير من الاهتمام في فرض ضرائب جديدة حتى تستطيع الحكومة الانفاق على نواحي الاصلاح الاجتماعي التي يتطلبها رفع مستوى المعيشة . وتعلمون حضراتكم أن نواحي الاصلاح الاجتماعي تقتضي أموالاً وفيرة فوفقاً للتقرير الذي قدمه السير وليم بيفردج والذي نشر ملخص له في الصحف أخيراً تبلغ الأموال التي يقدَّر انفاقها في انكلترا في هذه النواحي ٧٠٠ مليون جنيه في السنة الاولى من تنفيذ مقترحاته ونحن لا نتطلع الى تحقيق جميع هذه الاصلاحات الاجتماعية دفعة واحدة ولكننا نحبو الى ان نتوج في هذا السبيل نهج البلاد المهتمة بشئون الاصلاح الاجتماعي تدريجيًّا على قدر ما تسمح به مقدرتنا المالية

ترون حضراتكم من هذا ان مصر في نظامها الاقتصادي كما صورناه ستساهم في التعاون العالمي من حيث الغرض وفي كثير من التفاصيل. ولا إخال مصر من حيث نظام عملتها ستكون أقل تعاوناً مع بقية بلاد العالم الأخرى . فأنها كما تعلمون مرتبطة بالجنيه الاسترليني وهي العملة السائدة في جزء كبير من العالم فلن يغير من سياستها المالية شيئاً ان تتبع نظاماً عالميًّا موحداً اذا ما دعيت الى ذلك . ونحن لا نعلم على وجه التحقيق ما ينتظر أن يكون عليه نظام العملة في المستقبل وهل سيكون من الميسور العودة الى قاعدة الذهب أو اتباع نظام آخر يكون من شأنه تسهيل سبل التبادل التجاري والمالي بين مختلف الأمم ولكن هناك أمراً واحداً نرجح قيامه وهو ان مصر ستكون على استعداد للعمل بما يستقر عليه الرأي بين الامم بعد الحرب فيما يتعلق بالعملة رغبة منها في التعاون مع بلاد العالم للاشراف على كل ما من شأنه زيادة التبادل التجاري

فاذا ما ذهبت مصر في ... ما يستقر عليه الرأي من الاصلاحات الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب وحياته الثقافية الى الحد الذي تتمناه، فهي ولاشك متمشية مع بقية أمم العالم ومتعاونة معها على تحقيق المثل العليا في الميدان الاقتصادي تلك المثل التي ترنو اليها أعين الشعوب وتتطاول اليها أعناقها في أيام السلام